تقرير الحوكمة السنوي

عن عام ٢٠٢٠

لبنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م.

KPMG
حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـــزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة بنك قطر الوطنى الأهلى "شركة مساهمة مصرية"

عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات

إلى السادة مجلس إدارة بنك قطر الوطنى الأهلى "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة **بنك قطر الوطنى الأهلى "شركة مساهمة مصرية"** عن السنة المالية المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدي تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدي التزام البنك في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أداؤها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن اجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدي فاعليتها أو صحتها أو أكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمه الشركات وكذلك تقييم اداء مجلس الادارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والاحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمه وفاعليته.

وقد أُعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للأستخدام إلا للغرض الذي أُعد من أجله.

الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق بنك قطر الوطنى الأهلى "شركة مساهمة مصرية" لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة بنك قطر الوطنى الأهلى " شركة مساهمة مصرية " المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

القاهرة في ١٢ يناير ٢٠٢١

KPMG حـازم حسَـن محاسبون قانونيون ومستشارون

مراقب الحسابات
عزيز ماهر عزيز برسوم
رقم القيد فى الهيئة العامة للرقابة المالية "٢٢٨"

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
١ شارع وادى النيل
المهندسين - الجيزة
القاهره - جمهورية مصر العربية
ص.ب : ١١٠ / ١٢٦٥٥

تليفون: ٣٣٠٣٠٧٠١ (٢٠٢)
فاكس: ٣٣٠٣٢٢٢٨ (٢٠٢)
www.bdo.com.eg

تقرير تأكد مستقل
على تقرير مجلس إدارة بنك قطر الوطني الأهلي "ش.م.م."
عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات
كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة بنك قطر الوطني الأهلي "ش.م.م."

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة **بنك قطر الوطني الأهلي** شركة مساهمة مصرية (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى السيد/ رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسؤولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسؤول عن التأكد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، بالإضافة إلى أنه مسؤول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسؤولية مراجع الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكد المحدود التى قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الادارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده فى كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

BDO Khaled & Co, is a member of BDO International Limited, a UK company limited by guarantee,
and forms part of the international BDO network of independent member firms.

إن الإجراءات التى يتم أداؤها فى مهام التأكد المحدود تختلف فى طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقا من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه فقد قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم فى كيفية إعداد التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التى قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.

وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية. كما لم تمتد اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءاً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض أخر. وبالتالى فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الادارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفى بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهى لا تمثل بالتالي معياراً محدداً يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة **بنك قطر الوطني الأهلي** شركة مساهمة مصرية (البنك) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق لم يتم إعداده وعرضه فى جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مراقب الحسابات

مهند طه خالد
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا
زميل جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبيين و المراجعين رقم ٢٢٤٤
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٣٧٥"
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٢ يناير ٢٠٢١

QNB ALAHLI

جـــدول المحتـــويات

تمهيـــــد	٢
البيانات الأساسية للبنك	٢
هيكـــل الملكيـــة	٣
المحاور الأساسية للحوكمة	٣
أولاً : الجمعية العامة للمساهمين	٣
ثانياً : مجلس الإدارة	٣
تشكيل مجلس الإدارة	٣
دور مجلس الإدارة ومسئولياته	٤
مسئوليات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	٥
أمين سر مجلس الإدارة	٦
سير إجتماعات مجلس الإدارة	٦
التقارير والمعلومات المقدمة للمجلس ولجانه الفرعية	٧
الإدارة التنفيذية	٧
ثالثاً : لجان مجلس الإدارة	٨
أ- اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	٩
جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لإجتماعات المجلس واللجان المنبثقة منه	١٣
ب- اللجان الداخلية بالبنك (لجان الإدارة)	١٣
ج- اللجان المستقلة	١٧
رابعاً : البيئة الرقابية	١٨
نظام الرقابة الداخلية	١٨
إدارة المراجعة الداخلية	١٩
إدارة المخاطر	١٩
قطاع الالتزام	١٩
إدارة الحوكمة	٢١
مراقبي الحسابات	٢١
الإفصـــاح والشفافيـــة	٢٢
المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي	٢٢
علاقات المستثمرين	٢٣
أدوات الإفصاح	٢٤
المواثيق والسياسات	٢٧

تقرير الحوكمة السنوي عن عام ٢٠٢٠
لبنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م.

تمهيـــــــد

يدرك بنك قطر الوطني الأهلي ضرورة الإلتزام بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة، والتي تنبع من أهمية تطبيق سياسات وإجراءات الحوكمة الرشيدة والتي يتخذها البنك كثقافة عامة ورؤية واستراتيجية طويلة المدى يتم تطبيقها بشكل مستدام وليس فقط في الأجل القصير، وذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة للمساهمين والمحافظة على ثقة العملاء والمستثمرين والحفاظ على حقوق كافة أصحاب المصالح وكذلك حقوق العاملين بالبنك والمتعاملين معه. كما أن البنك يلتزم دائما بالمحافظة علي أعلي معايير الحوكمة ونشر تقارير نتائج الأعمال بدقة وشفافية والالتزام التام بالقوانين والقواعد والضوابط الرقابية التي تحكم أعمال وأنشطة البنك.

ويعكس هذا التقرير - الذي يصدر كوثيقة مصاحبة للتقرير السنوي للبنك عن عام ٢٠٢٠ - جهود البنك في الامتثال للمتطلبات الرقابية والقواعد التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.
تم إعداد هذا التقرير إسترشاداً بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية وضوابط الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى التي يقوم بنك قطر الوطني الأهلي بتنفيذها طبقاً لقواعد مجموعة بنك قطر الوطني.

البيانات الأساسية للبنك

اسم البنك	بنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م.

غرض البنك	تقديم كافة الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه		
المدة المحددة للبنك	٥٠ عاماً	تاريخ القيد بالبورصة	١٩٩٦/٠٧/٠٧
القانون الخاضع له البنك	رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ و المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ والمعدل بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧	القيمة الاسمية للسهم	٥ (خمسه) جنيه مصري
رأس المال المرخص به	١٥ مليار جنيه مصري	رأس المال المصدر	١٠,٧٧٤,١١٤,٨٣٠ جنيه مصري
رأس المال المدفوع	١٠,٧٧٤,١١٤,٨٣٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	١٨٨٨٩٤ ١٩٧٨/٠٤/٢٤

أسماء السادة مسئولي الاتصال	تامر غريب سليمان أحمد نبيل عبد المطلب تامر حامد بندق إيهاب إبراهيم رأفت	أرقام التليفونات	٢٧٧٠٧٧٨٢ ٢٧٧٠٧٧٨٠ ٢٣٩٧٣٩٩٠ ٢٧٧٠٧٦٢٠
رقم الفاكس	٢٧٧٠٧٦٢٨		
عنوان المركز الرئيسي	٥ شارع شامبليون – قصر النيل – وسط القاهرة		
الموقع الإلكتروني	www.qnbalahli.com		
البريد الإلكتروني	Info.qnbaa@qnbalahli.com		

هيكـل الملكيـة

حملة ٥ % من أسهم البنك فأكثر	عدد الاسهم فى ٢٠٢٠/١٢/٣١	النسبة %
بنك قطر الوطني	٢,٠٤٦,٣٦٩,٨٦٢	٩٤,٩٦٧
الاجمالى	٢,٠٤٦,٣٦٩,٨٦٢	٩٤,٩٦٧

المحاور الأساسية للحوكمة

ترتكز الحوكمة على أربع ركائز أساسية وهي (المسئولية، المساءلة، العدالة، والشفافية) حيث يلتزم بنك قطر الوطني الأهلي بتطبيق تلك الركائز من خلال ما يلي:

أولاً : الجمعية العامة للمساهمين

تتكون الجمعية العامة من كافة مساهمي البنك، كلاً بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهم ولكل مساهم حق حضور الجمعية العامة ، ويقوم البنك باتخاذ الإجراءات التي من شأنها تيسير حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة مع الالتزام بأحكام القانون والنظام الأساسي للبنك المتعلقة بالإجراءات والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية العامة وكيفية إدارتها ، حيث تتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح لكافة المساهمين بالتعبير عن آرائهم في ضوء ما ينظمه القانون والنظام الأساسي وبما يتوافق مع جدول أعمال الجمعية، ويقوم البنك بالإفصاح الكامل والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات والذى يكون مصحوبًا بالبيانات والمعلومات التي تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ومدروس ، كما يتم الرد على كافة الاستفسارات الواردة من المساهمين المرسلة قبل الاجتماع لتضمينها ضمن جدول الأعمال.

وتباعاً يقوم البنك بالإفصاح عن القرارات التي تم اتخاذها خلال الجمعية العامة وكذلك جميع الأحداث الجوهرية التي حدثت وفي نفس الوقت يتم نشر محاضر اجتماع الجمعية العامة على الموقع الالكتروني للبنك ويلتزم البنك بموافاة البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك البورصة المصرية بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها، وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع بما يضمن إتاحة المعلومات للجميع بشكل عادل.

ثانياً : مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون التشكيل الحالي لمجلس الإدارة من تسعة أعضاء ، ووفقاً للنظام الأساسي للبنك يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتكون من عدد من الاعضاء لا يقل عن خمسة تختارهم الجمعية العامة وذلك من بين حملة الأسهم ، ويعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي عضو مجلس الإدارة في استبدال من يمثله في المجلس ، ويراعى في تعيين أعضاء المجلس أن يمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبة نصيبهم في رأس المال ، يتشكل المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين للتأكد من أن قرارات المجلس لا يهيمن عليها فرد معين أو مجموعة صغيرة من الأفراد، ويتعين أن يكون بمجلس الإدارة على الأقل اثنين من الأعضاء التنفيذيين ويجب أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين، ويجوز ضم عضوين على الأكثر من ذوي الخبرة إلى مجلس الإدارة .

ويراعى عند انتخاب أعضاء مجلس الادارة تطبيق نظام التصويت التراكمي وذلك بمنح كل مساهم عدداً من الأصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكها بحيث يمكنه منحها جميعاً لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، وبما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك.

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للمجلس و نائباً للرئيس و عضو منتدب أو أكثر ، وفي حالة غياب الرئيس ونائب الرئيس يتولى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء سناً.

ويتمتع جميع أعضاء المجلس بالخبرة والمعرفة اللازمة لتأدية مهامهم بفاعلية وكفاءة لتحقيق مصلحة البنك ومساهميه وعملائه كما تتوافر لدى أعضاء المجلس الدراية التامة بدورهم الرقابي ودورهم تجاه إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة. وفيما يلى تشكيل مجلس الإدارة في دورته الحالية ٢٠١٩-٢٠٢٢:

م	الأسم	الصفة (تنفيذي / غير تنفيذي)	المنصب	عدد الأسهم المملوكة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب	تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	٦١,٠٤٢	١٣ فبراير ٢٠٠١	ممثلا لبنك قطر الوطني
٢	الأستاذ / علي راشد على المسند المهندي	غير تنفيذي	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	٤ أبريل ٢٠١٣	ممثلا لبنك قطر الوطني
٣	الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	٤ أبريل ٢٠١٣	ممثلا لبنك قطر الوطني
٤	الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد	تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	٨٥,٣٨٨	٢١ يناير ٢٠١٤	ممثلا لبنك قطر الوطني
٥	الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	١٣ أكتوبر ٢٠١٥	ممثلا لبنك قطر الوطني
٦	الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	٢٥ سبتمبر ٢٠١٩	ممثلا لبنك قطر الوطني
٧	الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	٢٥ سبتمبر ٢٠١٩	ممثلا لبنك قطر الوطني
٨	الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	١٦ يونيو ٢٠٢٠	ممثلا لبنك قطر الوطني
٩	الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	١٦ يونيو ٢٠٢٠	ممثلا لبنك قطر الوطني

دور مجلس الإدارة ومسئولياته

يتولى إدارة بنك قطر الوطني الأهلي، مجلس إدارة فعّال، بناءً على التكليف الصادر له من الجمعية العامة ويعد المجلس مسئولاً بشكل فردي و/أو جماعي عن إدارته للبنك بالطريقة المُثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة لخطة الأعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الأطراف ذوي المصلحة، وتحقيق كل ما سبق في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط البنك.

ويمكن تحديد المحاور الأساسية لدور ومسئوليات مجلس الإدارة كما يلي:

- يعمل المجلس على التأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يمكن مجلس الإدارة والإدارة العليا من تحمل مسؤولياتهم ويسهل كفاءة صنع القرار والحوكمة الرشيدة. ويشمل ذلك التحديد الواضح للمسؤوليات والسلطات الرئيسية للمجلس نفسه والإدارة العليا والمسئولين عن الوظائف الرقابية.
- الموافقة على الأهداف والسياسات والخطط الاستراتيجية للبنك، وتعيين واستبدال الإدارة التنفيذية.
- وضع القيم والمعايير الخاصة بالبنك والتأكد من الوفاء بالالتزامات تجاه المساهمين والأطراف المرتبطة الأخرى.

- ضمان التزام البنك بالقوانين والتشريعات والنظام الأساسي للبنك واللوائح الداخلية، كما يُعتبر المجلس مسئولاً عن حماية البنك من الممارسات والأنشطة غير القانونية وغير الملائمة.
- من اختصاصات المجلس الأساسية إقرار الاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال والأنشطة، والتحقق من جودة ونزاهة الرقابة المالية والرقابة الداخلية والمتانة المالية للبنك، كما يتوافر في أعضاء المجلس الإلمام الكافي بكافة الأنشطة والوظائف بالبنك.
- الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لأنشطة وأعمال البنك ومكانتها في السوق والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات الصلة.
- إيجاد إطار عمل تشريعي داخل البنك، وخاصةً فيما يتعلق بقواعد الهيكل التنظيمي وممارسة الأعمال، بما في ذلك الآلية الخاصة بتوزيع الكفاءات والكوادر على كافة أقسام البنك وإداراته بشكل علمي ومدروس.
- إجراء مراجعة دورية للترتيبات والاتفاقيات مع مراقبي الحسابات بهدف ضمان توافقها مع حجم وطبيعة عمليات البنك.
- ضمان مصداقية وملائمة القواعد المالية والمحاسبية بما فيها تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- رفع التقارير المالية للمساهمين فيما يتعلق بأعمال البنك.
- ضمان صحة إجراءات الإفصاح والتواصل مع المساهمين، المستثمرين، وجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة، فيما يتعلق باستراتيجية البنك والنتائج المالية والتطورات الكبيرة.
- توفير نظام فعّال للرقابة الداخلية بهدف تقييم المخاطر والتعامل معها، بالإضافة إلى إيجاد إطار عمل ملائم لإدارة المخاطر.
- إيجاد نظام يمكن من خلاله رفع المعلومات المتعلقة بالتصرفات غير الملائمة في البنك إلى مجلس الإدارة.
- صياغة قواعد واضحة وفعالة وكافية للتعامل مع تعارض المصالح.
- يحرص المجلس على التأكد من توافر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم بكل كفاءة وفاعلية.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

- توجيه الدعوة لانعقاد اجتماعات مجلس الإدارة واقتراح الموضوعات التي تطرح ضمن جدول أعماله وكذلك إدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من قيام أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالبنك وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- تنفيذ الاستراتيجية وخطة البنك السنوية الموضوعة والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- رئاسة العمل التنفيذي بالبنك وتصريف أموره اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام البنك ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضاء العملاء عن البنك.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.

- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال البنك وتقييم أداؤه، وكذلك تقرير الحوكمة، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطات التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة البنك.
- تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالبنك وفقاً للوائح العمل المطبقة وقرارات مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة

يعد دور أمين سر مجلس الإدارة من الأدوار الحيوية والهامة لدي البنك، ويمكن إيضاح أهم مسئوليات أمين السر كما يلي:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة من المجلس، ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي. والتأكد في بداية الاجتماع من إستلام الأعضاء لجدول الأعمال وكافة المستندات الخاصة بالاجتماع
- تسجيل الحضور في الاجتماعات وذكر ما إذا كان الحضور فعلياً، أو من خلال وسائل الاتصال الحديثة
- إعداد محاضر الاجتماعات وتوقيعها وإرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لاعتمادها – سواء الحاضرين فعلياً أو المشاركين عبر وسائل الاتصال، بالإضافة إلي حفظ تسجيلات الاجتماعات – عن طريق استخدام جهاز تسجيل مخصص يسمح بتأمين التسجيلات – ضمن سجلات البنك لمدة زمنية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك تطبيقاً للمتطلبات القانونية وطبقاً للضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة في هذا الشأن
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- متابعة استصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة والتأكد من عرض تقارير تلك اللجان على مجلس الإدارة.
- التنسيق مع اللجان المعنية في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم أعضاء المجلس وأعضاء اللجان، والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.

سير إجتماعات مجلس الإدارة

إجتمع مجلس الإدارة ٨ مرات خلال عام ٢٠٢٠ بحضور ورئاسة السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، حيث تتطلب الضوابط الرقابية أن يجتمع مجلس إدارة البنك ٨ مرات على الأقل خلال السنة، ويجوز مشاركة الاعضاء في الاجتماعات من خلال وسائل الاتصال الحديثة (الاتصال الهاتفي أو الاتصال عبر الفيديو) وتعتبر مشاركة عضو مجلس الادارة في الاجتماعات من خلال وسائل الاتصال الحديثة مشاركة فعلية في اجتماعات المجلس ويحق له التصويت، ويتم حسابه في النصاب القانوني لانعقاد المجلس وصحة القرارات الصادرة عنه. ويجوز ان ينعقد خارج مركز البنك داخل مصر او خارجها بشرط موافقة وحضور جميع اعضاء المجلس او ممثليهم، على ان يكون انعقاد المجلس خارج جمهورية مصر العربية لمرة واحدة خلال السنة المالية. كما يجوز اتخاذ قرارات مجلس الادارة بالتمرير في حالة الضرورة بشرط موافقة جميع الاعضاء عليها ، على ان يعتمد القرار لاحقا في اول اجتماع لمجلس الادارة.

التقارير والمعلومات المقدمة للمجلس ولجانه الفرعية

بالإضافة إلى التقارير والمستندات المقدمة إلى مجلس الإدارة قبل انعقاد اجتماعات المجلس، يتم موافاة أعضاء المجلس أيضاً بالمعلومات والتقارير والمستندات الكافية وفي الوقت المناسب حتى يتمكنوا من اداء المهام المطلوبة منهم، كما يتلقى أعضاء اللجان المعلومات ذات الصلة - قبل وقتٍ كافٍ من عقد اجتماعات اللجان - وذلك للدراسة والبحث بهدف دعم وتمكين الأعضاء من اتخاذ القرارات الملائمة داخل لجان المجلس المختلفة.

الإدارة التنفيذية

في حين أن مجلس الإدارة يتولى المسؤولية المطلقة في إطار الحوكمة في البنك، تتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية الإدارة اليومية لكافة أنشطة البنك فهي المسئولة عن ضمان إتمام العمليات بشكل فعال وآمن وصحيح وفقاً للسياسات والإجراءات وضوابط العمل الداخلية للبنك وذلك في إطار القوانين واللوائح والضوابط ذات الصلة.

المؤهلات:

- يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بأعلى معايير المعرفة وبالخبرات المهنية المحترفة إلى جانب المؤهلات الشخصية كما تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق أفضل مبادئ السلوكيات والأخلاق المهنية.
- يلتزم أعضاء الإدارة التنفيذية باحترام توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والاختصاصات فيما بينهم وبين المستوى التنفيذي والقائمة عليه الإدارة العليا في البنك.
- يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية بالوعي الكامل بدورهم المتعلق بالحوكمة، بالإضافة إلى فهمهم لمهامهم ومسؤولياتهم لتطبيق المتطلبات التشريعية وتعليمات مجلس الإدارة بشكل يخدم مصلحة البنك.

المهام:

تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ المهام التالية:

- تنفيذ الأنشطة التشغيلية للبنك.
- إعداد هيكل تنظيمي - تتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة - يقوم على تحديد الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات والتسلسلات الإدارية الخاصة بالأنشطة والأعمال وتجنب أي تعارض في المصالح.
- تطبيق تعليمات وتوجيهات مجلس الإدارة ذات الصلة لما فيه مصلحة البنك.
- توفير الإجراءات الملائمة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي قد تواجه البنك.
- توفير الإجراءات الملائمة للتأكد من تلبية جميع متطلبات وظيفة الالتزام بالبنك.
- توفير الإجراءات الملائمة وفقاً لتعليمات مجلس الإدارة لضمان تكامل الرقابة الداخلية وفعالية أدائها، بالإضافة إلى تقييمها بشكل دوري.
- الحفاظ على السجلات اللازمة لجميع الإجراءات والقرارات الخاصة بالبنك.
- إنشاء نظام للمعلومات الإدارية يضم التقارير الخاصة بأنشطة الأعمال ونتائج الرقابة الداخلية ووضعها مباشرة في متناول مجلس الإدارة.

المسئوليات:

الإدارة التنفيذية مسئولة عن التنفيذ الأمثل للأعمال، إلى جانب التزامها بأن تكون المعلومات ذات صلة بالأنشطة التشغيلية وذات مصداقية ومكتملة ومتوافرة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب.
من مسؤوليات الإدارة التنفيذية كذلك ضمان توافر القدر الكافي من المعلومات حول عمليات البنك وتقوم بتزويد أعضاء المجلس بالتقارير اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية.

والإدارة التنفيذية مسئولة أمام المجلس عن إعداد المقترحات الرئيسية المتعلقة بما يلي:

- الاستراتيجيات الخاصة بالبنك.
- الموازنات السنوية وخطة الأعمال.
- سياسة المخاطر ووضع الآليات لتحديد المهام والمسؤوليات وإعداد التقارير الخاصة بالمخاطر، بما في ذلك الواجبات والمسؤوليات لدعم الموظفين والتشاور معهم حول تقييم آلية عمل المخاطر وأدواتها.
- التقييم الدوري للمخاطر.
- أنظمة الرقابة الداخلية.
- التقارير المالية، النماذج والتقارير الدورية.

الإجراءات والتدابير الإستباقية لموجهة آثار فيروس كورونا ("COVID-19")

انتشر فيروس كورونا ("COVID-19") عبر جميع المناطق الجغرافية على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. يتابع بنك قطر الوطني الأهلي الوضع عن كثب وذلك من خلال خطة استمرارية العمل والطوارئ الخاصة بالتعامل مع تداعيات هذا الفيروس من أجل ضمان استمرارية الأعمال مع الحفاظ على صحة العاملين وعملاء البنك وكذلك من أجل الحد من انتشار العدوى، وقد تم تفعيل دور لجنة إدارة الأزمات والطوارئ بالبنك والتي تنعقد بشكل دائم لمتابعة تطورات الموقف واتخاذ القرارات اللازمة ومتابعة تنفيذها من خلال الإدارات المختلفة وكذلك متابعة تنفيذ تعليمات البنك المركزي في هذا الشأن. نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشى فيروس كورونا ("COVID-19") وفي ضوء الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي المصري ، يقوم بنك قطر الوطني الأهلي بمراقبة محفظة القروض عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية لكامل المحفظة بقطاعاتها الاقتصادية المختلفة. وبناء على ذلك فإن البنك مستمر باتخاذ التدابير والاجراءات الإستباقية التي بدأها من الربع الأول ٢٠٢٠ من ضمنها تدعيم المخصصات اللازمة للتخفيف من حدة تأثير COVID-19 على محفظة القروض مع إمكانية اتخاذ اجراءات احترازية أخرى في ضوء عدم انتهاء الجائحة بعد. ويتم إحاطة لجان مجلس الإدارة تباعاً بأخر مستجدات فيروس كورونا وكذلك التدابير الإحترازية المتخذة من جانب البنك.

ثالثاً : لجان مجلس الإدارة

لتحقيق أهداف البنك بالشكل الأمثل، قام مجلس إدارة البنك بتشكيل عدداً من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة لدعمه ومعاونته في تنفيذ مسئولياته والمهام الموكلة اليه، ولقد تم تشكيل تلك اللجان وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري والقوانين والتعليمات والإجراءات ذات الصلة وفي ضوء متطلبات واحتياجات وطبيعة أنشطة البنك المختلفة، حيث تتشكل كل لجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء، وتقوم اللجان بعرض تقاريرها وتوصياتها على مجلس الإدارة بشكل دوري لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها.

ولقد تم تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وكذلك تحديد مسئولياتها واختصاصاتها وضوابط عملها ودورية انعقادها ونصاب الحضور لاجتماعاتها وفقًا للائحة عمل كل لجنه والتي تم اعتمادها من مجلس الإدارة. تقوم كل لجنة بإحاطة علم المجلس بما تقوم به من مهام أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشفافية مطلقة، ويقوم المجلس بمتابعة عمل اللجان بشكل دوري للتحقق من قيامها بالأعمال المسندة إليها، وللجان المجلس أن تستعين بأي من المديرين التنفيذيين بالبنك أو بمستشارين خارجيين لمساعدتها في أداء مهامها. و يتضمن التقرير السنوي والموقع الالكتروني للشركة عرضًا مختصرًا عن تشكيل كل لجنة وعدد اجتماعاتها خلال السنة.

أ- اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

م	إسم العضو	إسم اللجنة					صفة العضو (تنفيذي / غير تنفيذي)
		لجنة المراجعة والإلتزام	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المكافآت والمزايا	اللجنة التنفيذية	
١	الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب		عضو			رئيس	تنفيذي
٢	الأستاذ / علي راشد على المسند المهندي		رئيس		رئيس		غير تنفيذي
٣	الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي	رئيس		رئيس			غير تنفيذي
٤	الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد					عضو	تنفيذي
٥	الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي			عضو	عضو		غير تنفيذي
٦	الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة				عضو		غير تنفيذي
٧	الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	عضو					غير تنفيذي
٨	الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	عضو		عضو			غير تنفيذي
٩	الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي		عضو				غير تنفيذي

١-لجنة المراجعة والالتزام

يتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بالموضوعات المالية ومجالات ومعايير المراجعة والمحاسبة، وتعقد إجتماعات اللجنة أربع مرات سنويا على الأقل، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي	رئيس اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني

تختص لجنة المراجعة والالتزام بالمهام التالية:

- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إنهاء التعاقد مع أحدهم، وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها، وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهم.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع مدير التفتيش الداخلي والمسئول عن الالتزام بالبنك، ومراقبي الحسابات، والمسئولين المختصين وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

- الاطلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من اتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين مدير التفتيش الداخلي ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والالتزام.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة التفتيش الداخلي بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى الالتزام بما ورد بها وكذا متابعة توصيات هذه الإدارة ومدى استجابة إدارة البنك لها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي (إن وجدت).
- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
- مراجعة تقرير إدارة التفتيش الداخلي للبنك عن مدى توافر العاملين المؤهلين بهذه الإدارة ومستوى تأهيل المسئول عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهيلهم.
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء لمقابلة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دوريا وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم وإبلاغها لمجلس إدارة البنك لاتخاذ قرار بشأنها.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة عدم الإلتزام بها.
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاما رقابيا واتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهم على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهم الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.

٢-لجنة المخاطر

يتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة على الأقل ويكون أغلبية أعضائها من الأعضاء غير التنفيذيين ويتم دعوة رئيس قطاع المخاطر بالبنك لحضور اجتماعات اللجنة. تقوم لجنة المخاطر بوضع ومراقبة استراتيجية إدارة المخاطر في البنك وتحدد سياسات المخاطر وتقوم بمراجعة الإجراءات والإطار العام لإدارة المخاطر وتحدد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة في جميع أنحاء البنك، وتعقد اجتماعات اللجنة مرتين على الأقل سنويا، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / علي راشد علي المسند المهندي	رئيس اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني

تختص لجنة المخاطر بالمهام التالية:

- وضع ومراقبة استراتيجية إدارة المخاطر التي قد تواجه البنك مثل مخاطر الائتمان، مخاطر التركز، مخاطر الدول، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر المنتجات الجديدة، مخاطر السيولة، مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

- وضع وتطوير السياسات الخاصة بالمخاطر والإجراءات التنظيمية بالإضافة إلى التأكد من التزام القائمين بقطاعات وإدارات البنك المختلفة بتلك السياسات والإجراءات.
- مراجعه واعتماد الآليات الخاصة بإدارة ومتابعه المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بهدف مواجهتها من خلال تقييمها بصورة ملائمة.
- الإشراف والتحقق من مدى فاعلية إدارة المخاطر بالبنك.
- التأكد من توافر راس مال يتوافق مع الإطار العام للمخاطر بالبنك.
- إعداد تقرير دوري عن نتائج أعمال اللجنة وتوصياتها للعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ اللازم بشأنه.

٣-لجنة الحوكمة والترشيحات

تشرف اللجنة على ممارسات الحوكمة في البنك وتتأكد من تطبيق البنك لإجراءات الحوكمة الرشيدة وتقوم باقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تستعرض اللجنة جميع الاقتراحات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، ويتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بقواعد الحوكمة وكافة الضوابط الرقابية والتنظيمية، وتعقد اجتماعات اللجنة مرتين سنويا، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي	رئيس اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني

تختص لجنة الحوكمة والترشيحات بالمهام التالية:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة داخل البنك.
- المراجعة الدورية والمستمرة لهيكل ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في البنك، وكذلك مراجعة أي تغيرات تطرأ على متطلبات الحوكمة أو القوانين والقواعد السارية و التي قد يكون لها تأثير على البنك.
- دعم مجلس الإدارة في الوفاء بكافة متطلبات الحوكمة.
- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالبنك والتأكد من المراجعة الدورية له.
- إعداد تقرير سنوي عن مدى التزام البنك بقواعد حوكمة الشركات، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق الحوكمة بالبنك وأخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.
- تقديم إقتراحات تجديد تشكيل مجلس الإدارة أو استبدال أحد أعضاء المجلس.
- تحديد مسئوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين، والتأكد من حصول أعضاء المجلس على التدريب الكافي واللازم لقيامهم بالمهام الموكلة إليهم.

٤-لجنة المكافآت والمزايا

تختص اللجنة بالأمور المتعلقة بالموارد البشرية للبنك، بما في ذلك الموازنة السنوية للموارد البشرية ومراجعة المزايا والمكافآت السنوية للعاملين بالبنك، ويتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بالموضوعات الخاصة بالهياكل التنظيمية وكافة مجالات وتطبيقات الموارد البشرية، وتعقد اجتماعات اللجنة مرة واحدة على الأقل سنويا وتعرض تقريرها على مجلس الإدارة، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / علي راشد على المسند المهندي	رئيس اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني

تختص لجنة المكافآت والمزايا بالمهام التالية:

- تقديم اقتراح لمجلس الإدارة يتضمن سياسات وإجراءات واضحة لمكافآت واستحقاقات جميع العاملين بالبنك والتأكد من تماشي تلك السياسات مع المصلحة العامة لمساهمي البنك وكذلك محاذاة تلك السياسات مع استراتيجية البنك والبيئة الرقابية، مع الأخذ في الاعتبار نطاق عمل ومسئوليات كل وظيفة في البنك، وأن تتضمن مكافآت العاملين جزء ثابت وجزء مرتبط بالأداء.
- تحديد مكافآت واستحقاقات الرئيس التنفيذي وكذلك تقديم اقتراح لمجلس الإدارة بشأن المكافأة السنوية للعاملين.

٥-اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية هي المسئولة عن تنفيذ استراتيجية البنك ولديها القدرة على توجيه أعمال البنك، وتقوم باستعراض المسائل المقدمة للجنة من القطاعات والإدارات المختلفة بالبنك. تشكل اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك من بين أعضائه التنفيذيين وكذلك من الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وتعقد اجتماعات اللجنة عند الحاجة، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	الوظيفة
الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب	رئيس اللجنة	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد	عضو اللجنة	مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
الأستاذ / إيهاب إبراهيم رأفت	عضو اللجنة	الرئيس التنفيذي للعمليات
الدكتور / حسن السيد صالح	عضو اللجنة	الرئيس التنفيذي للإستراتيجيات
الأستاذ / سامح بدري شحاته	عضو اللجنة	الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
الأستاذ / باسم محمود نور الدين	عضو اللجنة	رئيس القطاع التجاري والتسويق

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لإجتماعات المجلس واللجان المنبثقة منه

م	إســـم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة والإلتزام	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة و الترشيحات	لجنة المكافآت والمزايا	اللجنة التنفيذية
	أعضاء مجلس الإدارة						
١	الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب	٨/٨		٤/٤			٢٦/٢٦
٢	الأستاذ / علي راشد علي المسند المهندي	٨/٨		٤/٤		١/١	
٣	الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي	٨/٨	٤/٤		٢/٢		
٤	الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد	٨/٨					٢٦/٢٦
٥	الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي	٨/٨			٢/٢	١/١	
٦	الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة	٨/٧				١/١	
٧	الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	٨/٨	٤/٤				
٨	الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	٥/٥	١/١		١/١		
٩	الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي	٥/٥		٢/٢			
	الإدارة التنفيذية						
١٠	الأستاذ / إيهاب إبراهيم رأفت					١/١	٢٦/٢٦
١١	الدكتور / حسن السيد صالح						٢٦/١٥
١٢	الأستاذ / سامح بدري شحاته		٤/٤				٢٦/٢٣
١٣	الأستاذ / باسم محمود نور الدين						٢٦/٢٤
١٤	الأستاذة / منى محمد علي الدرندلي			٢/٢			٢٦/١٢

ب-اللجان الداخلية بالبنك (لجان الإدارة)

ولقد قامت الإدارة التنفيذية بتشكيل العديد من اللجان الإدارية المتخصصة لمعاونتها في الإشراف على أنشطة البنك المختلفة كما يلي:

١- لجنة الأصول والالتزامات (الألكو)

تقوم اللجنة بتحليل تأثير البيئة المالية وتغيرات السوق على أساليب الإدارة المالية للبنك وتقوم بالموافقة على المقترحات الضرورية المتعلقة بتلك الأساليب مع الموافقة على أي تعديلات في أسعار العائد/الفائدة المطبقة على العمليات المصرفية المختلفة، وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل كل ثلاثة شهور، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- مدير الخزانة
- رئيس المراجعة الداخلية
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس القطاع التجاري والتسويق
- مدير إدارة الأصول والالتزامات

٢- لجنة مراجعة المخاطر

تختص اللجنة بمراجعة الحالات الائتمانية المقترحة والمحددة من قبل قطاع المخاطر والتي تتطلب المراجعة واتخاذ القرارات متضمنه تكوين المخصصات اللازمة، كما تستعرض التقارير المتعلقة بالمحفظة الائتمانية للبنك، وتجتمع اللجنة بصورة شهرية، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- المديرين المشاركين – قطاع شبكة الفروع
- مدير إدارة تقييم مخاطر ائتمان الشركات
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس قطاع الائتمان والاستثمار

٣- لجنة مخاطر التشغيل

تقوم اللجنة بالمراجعة الدورية للتغيرات التي تطرأ على المخاطر التشغيلية والبيئة الرقابية الخاصة بالبنك وكذلك خطة إدارة الأزمات واستمرارية العمل، وتجتمع اللجنة بصورة نصف سنوية، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس التطابق والالتزام
- رئيس المراجعة الداخلية
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- مدير إدارة مخاطر التشغيل

٤- لجنة معالجة الديون

تقوم بمراجعه موقف العملاء المتعثرين في السداد وكذلك تراجع اللجنة محفظة الديون المتعثرة بالبنك من حيث تطورها، نسب التعثر، موقف المخصصات ونسب التغطية، وتجتمع اللجنة بصورة ربع سنوية، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع شبكة الفروع
- مدير إدارة معالجة الديون
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس قطاع الائتمان والاستثمار

٥- لجنة تعريفة الخدمات المصرفية

تقوم اللجنة بمراجعة وتحديث واعتماد التعريفة المصرفية الموحدة للبنك، وتجتمع اللجنة بصورة نصف سنوية، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع العمليات
- مدير إدارة التنظيم والتطوير
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- مدير إدارة التسويق

٦- لجنة الاتصالات

تقوم اللجنة بالموافقة على الاستراتيجية ومقترحات الحملات الإعلانية الخاصة بالبنك، وتجتمع اللجنة عند الحاجة وبحد أدني مرتين سنوياً، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- مدير إدارة الاتصالات
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- رئيس القطاع التجاري والتسويق
- مدير إدارة التسويق

٧- لجنة FATCA

تقوم اللجنة بالتأكد من تطبيق FATCAوالالتزام بما يخصها من القوانين واللوائح، وتنعقد اللجنة بصورة نصف سنوية سنوية ، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- رئيس التطابق والالتزام

٨ - لجنة تدبير العملات الأجنبية

تقوم اللجنة بتخصيص موارد العملات الأجنبية من السوق الحرة التزاماً بالقواعد واللوائح الصادرة من بالبنك المركزي المصري في هذا الشأن، وتنعقد اللجنة بصورة يومية، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- رئيس قطاع شبكة الفروع
- مدير إدارة تمويل التجارة وعلاقات المراسلين
- رئيس التطابق والالتزام (عضو مراقب)

٩- لجنة المنتجات الجديدة

تقوم اللجنة بمراجعة واعتماد منتجات وخدمات البنك الجديدة أو التعديلات الجوهرية على المنتجات والخدمات القائمة والتأكد من أن جميع المخاطر المرتبطة بتلك المنتجات قد تم تحديدها ودارستها وقبولها، وتنعقد اللجنة عند الحاجة، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس التطابق والالتزام
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس الشئون القانونية

١٠ - لجنة الفروع الجديدة

تقوم اللجنة بتحديد وتنفيذ السياسات العقارية للبنك (التطوير، الشراء، والبيع، والاستئجار) ومتابعة خطة عمل إنشاء الفروع الجديدة للبنك، وتنعقد اللجنة شهرياً، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- رئيس القطاع التجاري والتسويق

- رئيس قطاع شبكة الفروع
- رئيس المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- رئيس الشئون القانونية
- مدير إدارة التجزئة المصرفية
- مدير إدارة الشئون الإدارية
- رئيس منظومة التوريدات
- مدير إدارة التطوير العقاري
- مدير دراسات الفروع الجديدة

١١ - لجان الائتمان

تقوم بالموافقة على قرارات منح الائتمان لعملاء البنك، وتنقسم الى عدة لجان ائتمان فرعية طبقاً لنوع وحجم التسهيل الائتماني المطلوب، وتنعقد اللجان عند الحاجة، وفيما يلي تشكيل اللجان:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- رئيس قطاع شبكة الفروع
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع الائتمان والاستثمار
- رئيس المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- رئيس مخاطر الائتمان
- مدير إدارة تقييم مخاطر ائتمان الشركات

١٢- لجنه الجودة

تختص بمتابعة أنشطة إدارة الجودة الشاملة وتحليل شكاوى العملاء والإجراءات المتخذة لحلها وللحد منها، وكذلك دراسة إستقصاءات رضاء العملاء الداخلية والخارجية ونتائجها وتوصيات إدارة الجودة الشاملة لتحسن مستوي رضاء العملاء في جميع أنشطة البنك، كما تقوم بتوفير التوجيه الاستراتيجي الذي يضمن التميز في الخدمات المقدمة للعملاء، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- رئيس القطاع التجاري والتسويق
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس المراجعة الداخلية
- مدير إدارة الجودة الشاملة

١٣- لجنه تكنولوجيا المعلومات

تتولي الموافقة على الخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وتوجيه ومتابعه تنفيذ تلك الخطط، وكذلك الإشراف على المبادرات / المشاريع الرئيسية في هذا المجال، بالإضافة الى تخصيص الموارد وتحديد أولويات تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لنشاط البنك ككل، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- رئيس القطاع التجاري والتسويق
- رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
- مدير إدارة تحليل وتكامل النظم
- مدير إدارة أمن المعلومات

١٤- لجنه أمن المعلومات

تتولي الموافقة على أي مبادرات / تعديلات مطلوبة على سياسة أمن المعلومات، ومراجعة خطط البنك المرتبطة باستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والاستجابة لحوادث العمل، كما تقوم بمراجعة الأحداث المتعلقة بأمن المعلومات وتحديد ما إذا كانت هناك ضوابط كافية لمنع تكرارها، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
- مدير إدارة أمن المعلومات
- رئيس المراجعة الداخلية

ج- اللجان المستقلة

لجنة الإشراف على صناديق الاستثمار (حماية حملة الوثائق)

هي لجنة مستقلة منوطة بالإشراف على كافة أنشطة وأعمال صناديق الاستثمار المنشأة بواسطة بنك قطر الوطني الأهلي، وتتشكل اللجنة من عدد ٣ أعضاء على الأقل و١١ عضواً على الأكثر ويجب أن يكون غالبية أعضائها من المستقلين، وتنعقد اللجنة أربع مرات على الأقل خلال السنة، ومنح لها القانون صلاحيات واختصاصات مجلس إدارة الصندوق، والتي تتضمن ما يلي:

- تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئولياته وعزله على أن يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقًا لنشرة الاكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
- تعيين أمين الحفظ.

- الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية.
- الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
- التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق.
- تعيين مراقبي حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق .
- التأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الاستثمار مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.
- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقا للمادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

تشكيل لجنة الإشراف على صناديق الاستثمار:

الإسم	المنصب فى اللجنة	الصفة
الأستاذ / علاء محمود	رئيس اللجنة	عضو تنفيذي
الأستاذ / عبد الحفيظ عبد الرحيم	عضو اللجنة	عضو مستقل
الأستاذ / منير حسنين	عضو اللجنة	عضو مستقل

رابعاً : البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

يقوم البنك بصورة دورية بتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية بما يضمن توافر مجموعة من السياسات والقواعد والإجراءات التي يتم إعدادها بواسطة الإدارات الرقابية المعنية بالبنك، والذي يحدد اختصاصات كل إدارة أو وظيفة بما يحقق الفصل التام بين المسئوليات والمهام الوظيفية. ولقد تم إعتماد نظام الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة، كما تقوم لجنة المراجعة و الإلتزام بتقييم هذا النظام بشكل دوري ورفع توصياتها بشأنه إلى مجلس الإدارة.
وفيما يلى عرض لأهم محاور نظام الرقابة الداخلية لدى البنك:

- الفصل التام بين مسئوليات وسلطات كافة العاملين بالبنك.
- ضمان دقة وجودة المعلومات، سواء كانت للإستخدام الداخلي لدي للبنك أو للمتعاملين معه من الأطراف الخارجية والجهات الرقابية.
- حماية أصول البنك المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات البنك.
- التأكد من تحقيق أهداف وخطط البنك سواء قصيرة الأجل أو الإستراتيجية.
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات.
- ضمان التطبيق السليم لقواعد وتعليمات الحوكمة المؤسسية.

إدارة المراجعة الداخلية

يولي البنك أهمية كبيرة لوظيفة المراجعة الداخلية كونها نشاط مستقل وموضوعي، مصمم لإحكام الرقابة على كافة أنشطة البنك ومساعدته على تحقيق أهدافه من خلال تبني أسلوب منهجي ومنظم يهدف إلى تقييم وسائل ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر في البنك، وكذلك التأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة به علي نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات والأنشطة التنفيذية والمالية والقانونية.
يتوافر لدي البنك إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، حيث يتولي هذه الوظيفة مدير مسئول متفرغ لهذا العمل، تبعيته الفنية إلى لجنة المراجعة والإلتزام ، ويتبع إدارياً رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب.
ويقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي إلى لجنة المراجعة والإلتزام يوضح نشاط المراجعة الداخلية خلال تلك الفترة وأهم ما توصلت اليه من نتائج ومتابعة تنفيذ توصيات إدارة المراجعة الداخلية ومدي ألتزام قطاعات وإدارات البنك بتنفيذ تلك التوصيات طبقاً للخطة الموضوعة.

وفيما يلى عرض للمهام الرئيسية التي يقوم بها المراجع الداخلي:

- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالبنك ورفع التقارير للجنة المراجعة والإلتزام بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تقييم مدى التزام جميع إدارات البنك بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات وضوابط العمل الداخلية والسياسات الموضوعة بدون تعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية الأخرى.
- تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعة ومدى تناسبها مع تطورات بيئة العمل وظروف والسوق.
- متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية والخارجية والأخرى الواردة من الجهات الرقابية المعنية بالإشراف على نشاط البنك.

إدارة المخاطر

إستناداً الى تعليمات البنك المركزي المصري فان إداره المخاطر بالبنك تستهدف تحقيق ما يلي:

- تحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يتعرض او قد يتعرض لها البنك.
- تحليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك للوقوف على أسبابها وكيفية مواجهتها.
- جودة وفعالية أساليب إدارة المخاطر بالبنك.
- مدى توافق حجم المخاطر المقبولة للبنك مع كل من الاستراتيجية وتخطيط وإدارة راس المال.
- توافر رأس مال كاف يتماشى مع حجم المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك.
- توافر نظام قوى لإدارة المعلومات متضمنا مؤشرات للإنذار المبكر.
- تقديم تقارير دقيقة ومعبرة، بحيث تمكن المعنيين من اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

قطاع الالتزام

يلتزم بنك قطر الوطني الأهلي بالتأكد من أن كافة أنشطته تتم وفقا للقواعد والأنظمة المصرفية المعمول بها والقوانين ذات الصلة أو المعايير الأخلاقية ومراقبة الالتزام والتي تعتبر من المسؤوليات الرئيسية للجنة المراجعة والالتزام، ومجلس الادارة، والرئيس التنفيذي ومدراء الإدارة التنفيذية العليا. وعليه يتواجد بالبنك إدارة مستقله للتطابق والالتزام بغرض تحديد ومراقبة وتقييم اي مخاطر ناتجة عن عدم الالتزام و دعم البنك بالراي الفني و الرقابة المستمرة لمخاطر الالتزام على أن يكون مسئول الالتزام تابعاً بشكل فني وتقريري للجنة المراجعة والإلتزام، بينما يتبع إدارياً لرئيس مجلس الإدارة.

قيم الالتزام:

الالتزام بميثاق الاخلاق والسلوك المهني وذلك عن طريق تحقيق أعلي معدل من المهنية هو أحد المعايير الهامة لبنك قطر الوطني الأهلي والتي تتوافق بالتالي مع قيم ومبادئ مجموعة بنك قطر الوطني كما يلى:

- عدم قبول اية معاملات أو الدخول في علاقة قد تعد مخالفة للقانون أو منافية لميثاق السلوك المهني للعاملين.
- الحرص على عدم وجود اية بيانات خاطئة متعلقة بالمنتجات والخدمات المقدمة من البنك والحرص أيضاً علي تطابقها مع القواعد والقوانين.
- رفض التعامل مع العملاء والأطراف الأخرى في حالة عدم وجود وتوافر المعلومات والبيانات الكافية التي تعوق البنك من بذل العناية الواجبة لأعرف عميلك.
- وجود سياسة الإبلاغ عن الممارسات الغير المشروعة والتي تعد أولوية قصوى لدي البنك وعنصر أساسي فعال في برنامج التطابق والتزام.
- متابعة تنفيذ خطط تحديث بيانات العملاء بشكل دوري.
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالبنك.
- حق الإبلاغ مضمون لكافة العاملين بالبنك والذي يتيح للعاملين الإبلاغ عن الممارسات الحقيقية عند شعور الموظف بأية اشتباه قائم على حقائق فعلية عن اية عملية غير مشروعة وذلك من خلال القنوات المتاحة وذلك مع مراعاة بذل العناية الواجبة من وجهة نظر التزام والحفاظ على سرية الشخص المبلغ.

مكافحة الجرائم المالية:

مبدأ إعرف عميلك وبذل العناية المهنية الواجبة

- العملاء الجدد ذوي المخاطر المرتفعة، وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال، يتم الحصول على موافقة قطاع التطابق والالتزام قبل فتح هذه الحسابات من خلال مراجعة الأوراق المقدمة من العملاء من خلال تطبيق إجراءات العناية الواجبة تعديل السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراجعة الخدمات والمنتجات البنكية المقدمة من خلال البنك وتقيمها من وجهة نظر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري وتحديث استراتيجية البنك والإجراءات لتغطي المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مراقبة عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

إعمالاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال ، يتم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب على مستوي القطاعات المركزية و كذلك شبكة الفروع، لتغطية الكم الكبير من العمليات التي يتم تنفيذها في البنك سواء عن طريق الفروع أو القنوات الإلكترونية الخاصة بالمنتجات والخدمات الأكثر تعقيدا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، علما بأن البنك يستخدم نظام فعال لمراقبة وتحليل العمليات المصرفية للوصول الى الأنشطة و العمليات المشتبه بها الخاصة بالعملاء بالإضافة إلى نظام خاص للإبلاغ عن العمليات المشتبه بها وذلك لضمان تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك.

المتابعة لتأكيد تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري والقوانين الدولية:

قطاع التطابق والالتزام يطبق عملية متابعة فعالة لتأكيد تطبيق التعليمات الرقابية الجديدة والتأكيد على إيصالها للأطراف المرتبطة، و المسئولين عن تنفيذها و إدراجها ضمن إجراءات العمل، و كذلك إعداد تقارير ربع سنوية بخصوص تقييم تنفيذ اللوائح والإجراءات إلى لجنة الالتزام و المراجعة. وهذا بالإضافة الى الاستمرار بالالتزام بقانون وتطبيق وتطوير اتفاقية الفاتكا.

إدارة الحوكمة

تهدف إدارة الحوكمة بالبنك إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها، وتكون تبعيتها الفنية والتقريرية للجنة الحوكمة والترشيحات.

ويتمثل دور إدارة الحوكمة فيما يلي:

- تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة البنك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية للحوكمة المؤسسية بما يحقق توازناً بين مصالح الأطراف المختلفة (أصحاب المصالح).
- ضمان حماية حقوق المساهمين، بكونهم على دراية تامة بالمعلومات وحقوق التصويت والمشاركة في القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في البنك والتي سوف يكون لها تأثير على المساهمين وإستثماراتهم.
- التأكد من الافصاح الكامل عن المعلومات والأحداث الجوهرية بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب.
- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالبنك بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قِبل مجلس الإدارة.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للبنك وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة الأطراف، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام البنك بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

مراقبي الحسابات

يقوم البنك بتعيين مراقبي حسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرتهم وكفاءتهم وقدراتهم متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط البنك. وتقوم الجمعية العامة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة والإلتزام، بتعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم، ويجب أن يتمتع مراقبي الحسابات بالاستقلالية التامة عن البنك وعن أعضاء مجلس إدارته فمراقبي الحسابات ليسوا مساهمين في البنك ولا أعضاء في مجلس إدارته، ولا تربطهم صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس إدارة البنك، كذلك لا يقوموا بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيه، كما إن مراقبي الحسابات محايدين فيما يبدوه من أراء، وعملهم محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

ولا تقوم إدارة البنك بالتعاقد مع أحد مراقبي حسابات البنك أو كلاهما لأداء أية أعمال إضافية غير مرتبطة بعملها كمراقبي حسابات للبنك سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا بعد الحصول على موافقة لجنة المراجعة والإلتزام، وبشرط ألا يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال المحظور علي مراقب الحسابات القيام بها. ويجب أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة وحجم الأعمال المطلوبة وألا يؤثر ذلك على استقلاليتهما.

ويتبع البنك تعليمات البنك المركزي المصري بخصوص مداورة مراقبي الحسابات، كما يلتزم البنك بقيام مراقبي الحسابات بتقديم نسخة من تقريرهما على تقرير الحوكمة الذى يعده البنك عن مدى التزامه بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها، كما يعرض هذا التقرير أيضاً على لجنه الحوكمة ومجلس الإدارة ثم يقدم الى الجمعية العامة العادية للتصديق عليه.

مراقبي حسابات البنك عن العام المالي ٢٠٢٠

أسماء السادة مراقبي الحسابات	الأستاذ / عزيز ماهر عزيز برسوم - (مكتب حازم حسن KPMG) الأستاذ / مهند طه خالد – (مكتب خالد وشركاه BDO)		
تاريخ التعيين	١٨ فبراير ٢٠٢٠		
رقم القيد بالهيئة	٨٣ ٣٧٥	تاريخ القيد بالهيئة	٢٠٠٦/١١/٠٥ ٢٠١٥/١١/١٦

الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن البنك فور حدوثها والتي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين وكافة الأطراف ذوي المصلحة، حيث يلتزم البنك بإتاحة المعلومات بشفافية بنفس القدر للكافة بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات الملائمة و المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة، ويتم ذلك من خلال قنوات الإفصاح المختلفة المتاحة.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

يقوم البنك بالإفصاح الى البورصة المصرية ومن خلال الوسائل المختلفة عن معلومات البنك المالية وغير المالية التي تهم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل نتائج الأعمال والقوائم المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة السنوي والسياسات المحاسبية المطبقة لدى البنك والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح.

هذا الى جانب الإفصاح للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية كلاً بحسب المتطلبات، عن معلومات البنك التي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين والمرتقبين ومنها:

- المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف البنك ورؤيته الاستراتيجية وطبيعة نشاطه وخطط البنك المستقبلية.
- هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للبنك.
- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وعقود المعاوضة (ان وجدت).
- أهم المخاطر التي قد تواجه البنك وسبل الحد منها ومواجهتها (ان وجدت).
- أي تغييرات فى سياسات الاستثمار (ان وجدت).
- التعاملات على أسهم الخزينة (ان وجدت).
- ملخص قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع
- محاضر الجمعية العامة العادية وغير العادية المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة.
- ملخص القرارات الصادرة عن مجلس إدارة البنك والمتضمنة أحداث جوهرية فور انتهاء اجتماع المجلس وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.

- بيان بأهم نتائج أعماله خلال الفترة المالية مقارنة بالفترة المائلة السابقة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء اجتماع مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية)، ويتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة ٥% ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال البنك المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.
- الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في المركز المالي للبنك أو في حقوق حملة أوراقه المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.
- الإفصاح فور صدور أي أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة البنك أو أحد المسئولين التنفيذيين الرئيسيين به.
- الإفصاح عن الأحكام الصادرة ضد البنك أو المخالفات والغرامات المفروضة على البنك خلال العام.

علاقات المستثمرين

يقوم مسئولي علاقات المستثمرين فى اتصال البنك بسوق الاستثمار، وإنشاء قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق واستفسارات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة.
ولقد قام مجلس إدارة البنك بتعيين ٤ مسئولين لعلاقات المستثمرين والذين يتولون مناصب تنفيذية ورقابية هامة داخل البنك ويتبعون رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فيما يخص شئون علاقات المستثمرين. ويلتزمون بحضور اجتماعات الجمعية العامة للبنك. كذلك فإنهم على داريه كاملة بأنشطة البنك وموقفه المالي وكافة الأمور الهامة والجوهرية لذا يقومون بالرد على أسئلة واستفسارات المستثمرين وكذلك معرفة القرارات التي قد يكون لها تأثير على نتائج الأعمال، وتحديد ما يمكن الإفصاح عنه وما هو غير مصرح بالإفصاح عنه من خلال تطبيق القواعد المنظمة للإفصاح والشفافية في السوق.
وفيما يلى أبرز ما يقوم به مسئولي علاقات المستثمرين من مهام:

- القيام بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية طبقاً لقرارات مجلس الإدارة.
- الحفاظ على المساهمين الحاليين والعمل على جذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال البنك وبفرص النمو المستقبلية له.
- التواصل مع المحللين الماليين والمستثمرين وممثلي وسائل الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة عن البنك.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن البنك طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء قاعدة بيانات للمساهمين ومراعاة التحديث الدوري لها.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الالكتروني للبنك ومواقع التواصل الاجتماعي والتقارير والبيانات الصحفية، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- المساهمة في إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من البنك وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للبنك وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين ويعتبر هذا التقرير من أهم مصادر المعلومات عن البنك ونشاطه وموقفه المالي، كما يعد بمثابة تقرير من إدارة البنك لكافة المهتمين به عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وما يهدف البنك إلى تحقيقه خلال السنة القادمة.

يتكون التقرير السنوي للبنك من الأقسام التالية:

- نظرة عامة
  - كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
  - تشكيل مجلس الإدارة
- التقرير الاستراتيجي
  - نبذة عن البنك
  - استراتيجية البنك
  - تحقيق نتائج مستدامة
  - خلق وتقديم القيمة
- الأداء التشغيلي
  - الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
  - خدمات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
  - الخدمات المصرفية للأفراد
- أنشطة المسئولية الاجتماعية
- الحوكمة وإدارة المخاطر
  - الحوكمة
  - التدقيق الداخلي
  - التطابق والإلتزام
  - ادارة المخاطر
- القوائم المالية
  - تقرير مراقب الحسابات
  - القوائم المالية المستقلة عن العام مقارنة بالعام السابق
  - القوائم المالية المجمعة عن العام مقارنة بالعام السابق
- شبكة فروع البنك

تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بالقانون، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية، و الذى يكون موجهاً من رئيس المجلس إلى المساهمين، ويتضمن تقرير مجلس الإدارة ما يلي:

- البيانات الأساسية للبنك
- رأس مال البنك المصدر والمدفوع
- مسئولي علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال الخاصة بهم
- مراقبي حسابات البنك
- هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة
- تشكيل مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليه وعدد مرات انعقاده خلال العام
- تشكيل لجنه المراجعة والإلتزام واختصاصاتها وعدد مرات انعقادها خلال العام
- سياسة تعاملات الداخليين
- متوسط عدد العاملين بالبنك ومتوسط دخل العامل خلال العام
- المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق رأس المال وقواعد القيد (ان وجدت)
- تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (ان وجدت)
- مساهمة البنك في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئية خلال العام
- عرض النتائج المالية وأهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل خلال العام
- الشركات التابعة للبنك وأنشطها الرئيسية
- شبكة فروع البنك وعدد الفروع الجديدة التي تم افتتاحها خلال العام

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي الى البورصة المصرية والذي يعد من قبل إدارة البنك بمعاونة مسئولي علاقات المستثمرين، ويتضمن الأقسام التالية:

- بيانات الاتصال بالبنك.
- مسئولي علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال بهم.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥% فأكثر من أسهم البنك.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى البنك (ان وجدت).
- التغيرات في تشكيل مجلس إدارة البنك خلال الفترة (ان وجدت) وأخر تشكيل للمجلس.

تقرير الحوكمة

وهو تقرير يوضح مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، ويضم التقرير الأقسام التالية:

- البيانات الأساسية للبنك
- هيكل الملكية
- المحاور الأساسية للحوكمة

- أولا : الجمعية العامة للمساهمين
- ثانيا : مجلس الإدارة
- ثالثا : لجان مجلس الإدارة
- رابعا : البيئة الرقابية

- الإفصاح والشفافية
- المواثيق والسياسات

الموقع الالكتروني

لدي البنك موقع خاص به على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدمين، ويحرص البنك على تحديث موقعة الإلكتروني بصورة مستمرة وتدعيمه بالمعلومات المنشورة عن البنك وكذلك الإفصاح عن الأحداث والمعلومات الجوهرية، ويتيح الموقع الإلكتروني إمكانية التواصل مع البنك بسهولة مع الالتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي يتلقاها البنك من خلال موقعة الإلكتروني.

ويتضمن الموقع الالكتروني للبنك الأقسام التالية:

- نبذة عن البنك ورؤيته ورسالته.
- نبذة عن مجموعة كيو إن بي.
- كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة.
- عنوان وبيانات الاتصال بالبنك وفروعه وأماكن أجهزة الصراف الآلي.
- بيانات مسئولي علاقات المستثمرين وكيفية الاتصال المباشر بهم.
- الخدمات المتاحة لعملاء البنك.
- تشكيل مجلس الإدارة ولجنه المراجعة والقطاعات الرئيسية بالبنك.
- التقارير السنوية للبنك.
- تقارير حوكمة الشركات السنوية.
- تقارير هيكل المساهمين الدورية.
- صناديق الإستثمار.
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية المقارنة بفترات سابقة.
- معلومات عن سهم رأس مال البنك.
- الإفصاحات الخاصة بمجلس الإدارة.
- بيانات توزيعات أرباح المساهمين.
- محاضر إجتماعات الجمعيات العامة.
- المسئولية المجتمعية للبنك.
- الشركات التابعة للبنك.
- كيفية تلقي مقترحات وشكاوى العملاء.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدي البنك ميثاق داخلي عن أخلاقيات العمل والسلوك المهني، يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل البنك. يحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالبنك إتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤدون فيه أعمالهم بما يؤثر إيجاباً على سمعة ومصداقية البنك ونزاهة العاملين به، بما يضمن حقوق مساهميه وكافة المتعاملين معه.

سياسة تتابع السلطة

يتوافر لدي البنك سياسة تتضمن إجراءات تقييم عمليات الاختيار والتعيين والترقي في إطار تأمين أفضل العناصر المؤهلة للبنك في المواقع المناسبة، وفي نفس الوقت تشجيع التطوير المهني والنهوض بالموظفين الحاليين، ووضع خطة تتابع السلطة على مستوى الإدارة التنفيذية في الظروف الطارئة أو على المدى القصير والطويل مع التركيز علي التخطيط لتتابع السلطة للعناصر الرئيسية من خلال دليل إجراءات الموارد البشرية بالبنك وإعداد قائمة بالمرشحين لشغل الوظائف الرئيسية بشكل دوري وفعال بما يحقق قيمة مضافة للبنك وضمان لاستدامتها.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

يتوافر لدي البنك سياسة تهدف إلى تشجيع العاملين بالبنك أو المتعاملين معه بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المساءلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة البنك المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالبنك وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذوي العلاقة والأطراف المرتبطة

يتوافر لدي البنك سياسة تهدف إلى مراقبة عمليات تداول الداخليين على أسهم البنك طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، وتبين مدى التزام الداخليين والمؤسسين والمساهمين الرئيسين والمجموعات المرتبطة بهم ألا يكونوا طرفاً في أي عقد من عقود المعاوضة إلا بعد موافقة الجمعية العامة، على أن يعرض هذا التصرف على الجمعية بكافة تفاصيله وبياناته مقدماً بما في ذلك السعر والكمية قبل إجراء التصرف وذلك دون أن يحق للطرف المعني بعقد المعاوضة التصويت في الجمعية العامة ، كما تضمن تفهم كافة الأطراف المعنية لتعريف التداول الداخلي وقواعد تنظيمه ، ويلتزم الداخليين بما فيهم المساهم الرئيسي و أعضاء مجلس إدارة البنك ومديري البنك ، والمجموعات المرتبطة بهم ، بالإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات التي تتعلق بوجود حالة من حالات تعارض المصالح مع البنك بما في ذلك ما يكون لهم من مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وكذا الإفصاح عن اية مصالح مادية او تعاملات او أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على نشاط البنك او مصالحه. وتتلخص هذه السياسة في الأتي:

- حظر تعامل أياً من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية يصدرها البنك خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.

- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة البنك أياً كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال وكذلك كبار المسئولين التنفيذيين بالبنك أو الأشخاص الذين في إمكانهم الإطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية للبنك، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات، إلا بعد إخطار الجهات المختصة والحصول على الموافقات اللازمة.

سياسة المسئولية الاجتماعية والبيئية

قام بنك قطر الوطني الأهلي بالمشاركة في العديد من المشروعات التي تهدف إلى دعم كافة الفئات لاسيما الأكثر احتياجا وفاءً بالالتزامات المجتمعية في مختلف المجالات في قرى صعيد مصر والدلتا،

وقد واصل البنك خلال عام ٢٠٢٠ التأكيد على مكانته كواحد من أكبر كيانات القطاع المصرفي في دعم المجتمع المصري لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ من خلال المشاركة في المبادرة التي أطلقها اتحاد بنوك مصر بالتنسيق مع البنك المركزي المصري لدعم الاقتصاد لمواجهة الأزمة الحالية ودعم المتضررين من جائحة كوفيد ١٩.

وفي مجال الرعاية الطبية ، والذي يوليه البنك اهتمامًا خاصًا ، قام البنك بالتبرع بالعديد من الأجهزة الطبية للمستشفيات التي تقدم خدمات مجانية للمرضى للقضاء على قوائم الانتظار وتقديم أفضل الخدمات الطبية للفئات الأكثر احتياجًا ، من بين هذه المؤسسات الطبية: مستشفى الأطفال التابع لمستشفيات جامعة عين شمس ، المعهد القومي لأمراض السكر والغدد الصماء ، مركز قصر العيني لأمراض وزرع الكلى والديلزة التابع لمستشفى جامعة القاهرة، ومؤسسة جوساب للتنمية الاجتماعية. كما شارك البنك في إنشاء غرفة للمرضى بمستشفى د. مجدي يعقوب للقلب والتي تخدم الفئات الأكثر إستحقاقا، وخاصة الأطفال، من خلال تحسين الرعاية القلبية الشاملة والمتقدمة المتاحة لجميع المحتاجين مجاناً.
بالإضافة إلى ذلك، وقع البنك عقدًا مع المعهد القومي للأورام - مستشفى سرطان الثدي، لتجديد وتطوير وحدة التعقيم بالمستشفى والتي تقدم خدمات مجانية لأكثر من ٢٥٠ امرأة يوميًا.

أما مجال الرعاية الاجتماعية، قام البنك بالمشاركة في عدد من المشروعات التنموية التي تخدم المجتمع من خلال تطوير عدد من القرى الفقيرة وتحسين الظروف المعيشية للأسر غير القادرة وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات والجمعيات غير الحكومية منها التعاون مع مؤسسة مصر الخير في المبادرة الوطنية التي أطلقها السيد الرئيس تحت اسم (حياة كريمة) والتي تهدف إلى رعاية الفئات الأكثر احتياجا وتوفير الحياة الكريمة، من خلال تقديم عدد من التدخلات التي تسهم في تحسين بيئة السكن للأسر الأكثر استحقاقا بالقرى الأكثر احتياجاً والمستهدفة من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة". وذلك من خلال مشروع تطوير قرية العيسوية بمحافظة سوهاج والذي يضم تطوير ٢٢ منزلا بحاجة ماسة للأسقف والأثاث والتجديد. بالإضافة إلى توفير قافلة طبية شاملة لأهالي القرية.

فضلا عن قيام البنك بمنح عدد من الشابات في محافظة القاهرة مشروعات صغيرة لتوليد الدخل بهدف توفير دخل دائم لهن وتمكنهن من رفع المستوى الاقتصادي لأسرهن والحد من معدل البطالة من خلال تقديم الدعم لصاحبة المشروع تقنيًا وإداريًا لتحقيق أفضل إدارة لرأس المال والإنتاج والتسويق.

مشاركة الموظفين في أنشطة المسؤولية الاجتماعية

وتماشيًا مع إيمان البنك القوي بكونه مساهمًا حقيقيًا في بناء المجتمع شارك موظفو البنك في خدمات دعم المجتمع من خلال بناء أسقف خشبية لمنازل الأشخاص الأكثر احتياجا لحمايتهم من الحرارة والأمطار في كل من محافظة الإسماعيلية ومحافظة البحيرة وذلك بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير مما يدعم خلق شعورًا إيجابيا بالانتماء وتعزيز مشاركة الموظفين في المشاركة المجتمعية.

وفي مجال التعليم، الذي يوليه البنك إهتماما خاصا استمر البنك في تقديم الدعم لعدد من الطلاب غير القادرين بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية عن طريق سداد الرسوم المستحقة عليهم. بالإضافة إلى قيام البنك تطوير "مدرسة الشهداء الإعدادية للبنات بالإسماعيلية" بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير، والتي تقدم خدمة تعليمية لحوالي ٥٥٠ فتاة وتضم ١٥ فصلاً دراسياً. فضلا عن قيام البنك بتطوير وافتتاح "مدرسة النهايا الابتدائية"، مركز ديروط بمحافظة اسيوط والتي تخدم اكثر من ٥٩٤ طالب وطالبة في ١٢ فصل بقرية النهايا حيث انها تعد المدرسة الوحيدة لأهالي المنطقة مما يساهم و يسهل في نشر الخدمات التعليمية لأهالي القرية. بالإضافة إلى تطوير وافتتاح "مدرسة بهاء الدين رسلان الابتدائية "، مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية والتي تخدم أكثر من ٤٠٠ طالب وطالبة وتضم ٩ فصول دراسية. كما قام البنك بالمشاركة في تخريج دفعة ٢٠١٩-٢٠٢٠ من طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل بعد تقديم منح دراسية لعدد منهم.

وفي مجال التطوير ومساندة الشباب، واصل البنك دعمه لمبادرة رواد النيل تحت رعاية البنك المركزي المصري بالاشتراك مع جامعة النيل من خلال رعاية إحدى الحاضنات "حاضنة الإبداع" بمقر جامعة النيل، والتي تهدف إلى خلق الوعي حول صناعة التصميم الإبداعي كميزة تنافسية في مختلف المشاريع وأهميتها في دفع النمو الاقتصادي كمصدر لرفع القدرة التنافسية والتفاضلية.
بالإضافة إلى قيام البنك بتمويل مشروع "التدريب من أجل التشغيل" لتمكين المرأة من خلال رفع المهارات الفنية والمهنية والإدارية لـ ١٠٠ مستفيدة في محافظة القاهرة. ويتبع التدريب توفير فرص عمل لهن من خلال تنفيذ خطوط إنتاج لتصنيع المنتجات الحرفية داخل مجتمعاتهن وربطهن بسوق العمل من خلال مؤسسة مصر الخير.

دعم ذوي الاحتياجات الخاصة

وفي إطار حرص مصرفنا على تقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة، قام البنك بدعم أول صندوق تعاوني خيري أسسه بنك ناصر الاجتماعي، تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة في المجالات التعليمية والاجتماعية والرعاية الصحية وجميع القنوات الأخرى التي تلبي احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم ودمجهم في المجتمع.

هذا يعزز استمرار البنك في دوره الهام للخدمة المجتمعية في كافة مناحي العمل الاجتماعي مما يساعد على دعم وتطوير الفئات الأكثر إحتياجاً في مصر. وسوف يستمر بنك قطر الوطني الأهلي في أداء رسالته من أجل المساهمة في بناء الإنسان والمجتمع.

وفيما يلى عرض لمساهمه البنك في مجال المسئولية الاجتماعية خلال عام ٢٠٢٠

م	القطـــــــاع	قيمة التبرع بالألف جنيه مصري
١	المساهمة في مبادرة البنوك لدعم المتضررين من كوفيد ١٩	١٠٠,٠٠٠
٢	تبرعات للقطاع الاجتماعي	٢,٠٧٥
٣	تبرعات للقطاع الصحي	٥,٠٥٢
٤	تبرعات لقطاع التعليم	٤,٣٧٣
٥	تبرعات في مجال الرعاية	٢,٠٠٠
	الإجمـــــالي	١١٣,٥٠٠

بنك قطر الوطنى الأهلى شركة مساهمة مصرية
المركز الرئيسى
QNB ALAHLI
Head Office
Qatar National Bank Alahli S.A.E.

محمد عثمان إبراهيم الديب
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

QNB
ALAHLI

بنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م
ص.ب ١١١١١ - القاهرة - مصر

تليفون: ٢٧٧٠٧٠٠٠ (٢٠٢)
فاكس: ٢٧٧٠٧٧٩٩ (٢٠٢)

qnbalahli.com